الإعراب

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

دكتور
ناصر على عبد النبى
كلية الآداب - بنها

دار القلم
الزقازيق - ش المكاتب

إهـــــــداء ٢٠٠٨
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

الإعــراب

في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة

دكتور
ناصر على عبد النبى
كلية الآداب - بنها

دار القلم
الزقازيق - ش المكاتب

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ -٢٠٠١م


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تعد مسألة الإعراب من أبرز المسائل المتعلقة بعلم النحو ، حتى إنه لتكاد تكون كلمة أو مصطلح الإعراب بديلاً من كلمة أو مصطلح النحو فى الدلالة على هذا العلم ، ورد فى اللسان : « والإعراب الذى هو النحو إنما هو الإبانة عن المعانى بالألفاظ [١] » ، وورد فيه أيضاً : « والنحو إعراب الكلام العربى [٢] » . وقد استخدم ابن الأثير - وإن لم يكن نحوياً خالصاً - كلمة النحو وهو يقصد الإعراب ، عندما ذهب إلى أن : « الجهل بالنحو لا يقدح فى فصاحة ولا بلاغة [٣] » .

وقد قام بعض القدماء - كابن هشام فى كتابه : " شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب" - بدراسة موضوعات النحو على أساس الإعراب ، فبدأ كتابه - بعد عرضه لأقسام الكلمة الثلاثة ، وعلامة كل قسم منها - بالحديث عن حَدَّىْ الإعراب والبناء ، ثم قام بدراسة المرفوعات ، والمنصوبات ، والمجرورات ، والمجزومات ، ثم عرض لعمل الفعل ، والأسماء التى تعمل عمل الفعل ... إلخ . وهذا التقسيم ، يكاد ينفرد به ابن هشام ، وليس لذلك من سبب - عندى - سوى حرصه على تقسيم الموضوعات على أساس الإعراب .

وقد بلغ الإعراب فى نفوس بعض القدماء مبلغاً جعلهم يرونه معياراً ، أو أساساً فى الحكم على مكانة العالم ، فكانت تُعْقَدُ المناظرات التى يتبارى فيها العلماء فى مسائل تتعلق بالإعراب وغيره ، والمناظرة التى دارت بين سيبويه كبير نحاة البصرة ، والكسائى كبير نحاة الكوفة - وتعرف بالمسألة الزنبورية - خير شاهد على تلك المكانة التى تبوأها -

الإعراب فى نفوسهم [٤] ، حتى قيل إن هذه المناظرة كانت سبباً فى وفاة سيبويه هَمَّاً وغَمَّاً ؛ لظهور الكسائى عليه فيها، وتآمر الأعراب ضده [٥].

ولا يزال الإعراب - وحده - عند غير قليل من المتخصصين فى عصرنا أساساً للتقييم ، ومعياراً للمفاضلة بين المتعلمين ، ومقياساً لا للعلم بالنحو وحده ، بل للعلم باللغة كلها ؛ وإننا لنجد من هؤلاء الإعرابيين ، وهم المولعون بالإعراب ، مَنْ يطلب – على سبيل التقييم والاختبار ، لا الاستفهام والاستفسار – إعراب جملة ، أو كلمة فى جملة ، وغالباً ما تكون هذه الجملة أو تلك الكلمة ، من باب ما يمكن تسميته بالأحاجى أو الألغاز النحوية [٦] .

ولكن على الرغم من هذه المكانة التى يحتلها الإعراب فى نفوس بعض أبناء العربية ، فإنه يمكن القول بأن العلماء والباحثين لم يختلفوا فى رأيى فى مسألة نحوية قدر اختلافهم فى مسألة الإعراب ، فقد تباينت آراؤهم فى هذه المسألة تَبَايُنَاً وصل إلى حد التناقض . ويمكن أن نميز فريقين يمثلان طرفى نقيض فى مسألة الإعراب ، هما :

الأول : فريق يُعْظِمُ من شأن النحو والإعراب ، ويرى : « من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب الإعراب [٧] » ، ويرى أن : « النحو نِصَابُ العلم ونظامه ، وعموده وقِوَامُه ، ووَشْيُ الكلام وحُلَّتُه ، وجماله وزينته، وقيل : النحو يرفع الوضيع ويخفض الرفيع [٨] » ، وأنه « من أسمى العلوم قدراً ، وأنفعها أثراً ، به يتثقف أَوَدُ اللسان ، ويَسْلُسُ عنان البيان[٩] » ، وكان عبد الملك بن مروان الخليفة الأموى يقول : الإعراب جمال للوضيع ، واللحن هُجْنَة على الشريف [١٠] ، وكان يرى اللحن فى

الكلام أقبح من التفتيق فى الثوب والجدرى فى الوجه [١١] . وقال أحـــد الشعراء مادحاً النحو :

النَّحْوُ يَبْسُطُ من لِسَانِ الأَلْكَنِ   والمرءُ تُكْرِمُهُ إذا لم يَلْحَـنِ .

وإذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلومِ أَجَلَّهـا   فَأَجَلُّهَا مِنْهَا مُقِيمُ الأَلْسُنِ[١٢].

وقد ذكر ابن خلدون فى مقدمته أن علوم اللسان العربى الأربعة وهـــى : اللغة والنحو والبيان والأدب ، يأتى النحو فى مقدمتها ، يقول : « والذى يتحصل أن الأهم المقدَّم منها هو النحو [١٣] » .

ويعد العلم بالنحو والإعراب عند هؤلاء شرطاً من شروط التَّمَــيُّز فى قريض الشعر ، يقول ابن رشيق : « وقال الأصمعى : لا يصير الشاعر فى قريض الشعر فحلاً حتى يروى أشعار العرب ... ويعـــرف المعـــانى ، وتدور فى مسامعه الألفاظ ، وأول ذلك أن يعلم العـــروض ... والنحـــو ليصلح به لسانه ، وليقيم به إعرابه [١٤]» ، بل إن أبا العباس ثعلب يذهب إلى أنه : « لا يصح الشعر ولا الغريب ولا القرآن إلا بالنحو [١٥]» .

ويمكن إجمال رأى هذا الفريق فى قول الدكتور بيومى مدكـــور : « وفى اختصار يمكننا أن نقول مع دى بور : إن علم النحو أثر رائع مـــن آثار العقل العربى ؛ لما فيه من دقة فى الملاحظة ، ونشاط فى جمع ما تَفَرَّقَ، وهو لهذا يحمل المتأمل فيه على تقديره ، ويحـــق للعـــرب أن يفخـــروا به [١٦]» .

الآخر : فريق يُقَلِّل من شأن النحو والإعراب ، ويحقِّر من شـــأن النحاة ، يقول الراغب الأصبهانى : « ذُكِرَ النحو عند المأمون ، فقـــال : علم يغنيك أدناه عن أقصاه ، وقال أبو حنيفة : المكثر من النحو كـــالمكثر

من غرس شجر لا يثمر ، وقيل : النحو ملح الطعام ، ومتى استكثر من الملح فى الطعام فسد ... وذُكِرَ أهل النحو عند بعض البُلَغَاء ، فقال : أغزهم علماً أنزرهم فهماً [١٧])) .

وقد كان الدكتور إبراهيم أنيس من أكثر اللغويين المحدثين سخريةً واستنكاراً للمكانة التى تَبَوَّأها الإعراب فى نفوس بعض القدماء ، فقد أفرد لهذه المسألة (الإعراب) فصلاً فى كتابه " من أسرار اللغة " سماه قصة الإعراب ، ويتضح من هذا العنوان التهكمى استنكار الدكتور إبراهيم أنيس لهذه المكانة ، وذلك الاهتمام الكبير الذى أولاه اللغويون القدامى لهذه المسألة ، يقول : ((ومع أن الإعراب ليس فى حقيقته إلا ناحية متواضعة من نواحى اللغة ، فقد مَلَكَ على الناس شعورهم ، وعَدُّوه مظهر ثقافتهم ، ومهارتهم الكلامية [١٨])) ، وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أن الإعراب لا يمت للسليقة اللغوية بصلة ، يقول : ((فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة مُوَاضَعَة بين الخاصة من العرب ، ثم بين النحاة من بعدهم ، ولم يكن مظهراً من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب [١٩])) .

وقد عاب الدكتور عبد الحميد إبراهيم القدماء على جعلهم الإعراب قيمة شرفية فى الكلام ، يقول: ((إن قضية الإعراب قد تضخمت ؛ لأنها قد تحولت إلى بناءٍ ذهنى ، وإلى قيمة شرفية ، ووَجَدَ فيها العقل العربى ما وجده العقل الإغريقى فى المنطق فأخذ يستعرض قدراته الذهنية فتضخمت القواعد ، واكتظّت كتب النحو [٢٠])) .

وهكذا تباينت آراء العلماء ، قدامى ومحدثين ، فى مسألة الإعراب تبايناً كبيراً ، وصل إلى حد التعصب للإعراب عند الفريق الأول ،

والتعصب ضد الإعراب عند الفريق الثانى ، ((وقد بقيت مسألة الإعراب قضية العربية الكبرى طوال العصور المتعاقبة ، وما زالت كذلك حتى يومنا هذا [٢١])) . والعلامة الإعرابية- وهى من أبرز ما يتعلق بالإعراب - تعد ، على حد تعبير الدكتور محمود الطناحى قضية القضايا فى النحو العربى[٢٢].

وقد قام عدد من الباحثين بدراسة ظاهرة الإعراب ، فهناك دراسة قَيِّمَةٌ للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف ، عنوانها : " قرينة العلامة الإعرابية فى الجملة بين النحاة القدامى والدارسين المحدثين " ، تعد - في رأيي -من أوفى الدراسات التى تناولت هذه الظاهرة ، وهناك دراسة للدكتور أحمد سليمان يا قوت ، عنوانها : " ظاهرة الإعراب فى النحو العربى " ، وقامت الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا بإعداد رسالة للدكتوراه عنوانها : " الإعراب وأثره فى ضبط المعنى - دراسة نحوية قرآنية" ، وقَدَّمَ الدكتور عبد الحميد إبراهيم دراسة عنوانها : "الإعراب ظاهرة جمالية " .

وعلى الرغم من كل هذه الدراسات التى حظيت بها ظاهرة الإعراب ، فإننى أشعر أن فى نفسى شيئاً تجاه هذه الظاهرة ، تجاه ما يتعلق بها من روايات نشأة النحو ، وتجاه ما قيل عن علاقتها بالدلالة اللغوية ، ويدفعنى هذا الشيء دفعاً إلى أن أدلو فيها بدلوى ، مستفيداً فى ذلك من معطيات الدراسات اللغوية الحديثة .

وقد وقعت هذه الدراسة فى مبحثين ، هما :

١- الإعراب وروايات نشأة النحو العربى .

٢- الإعراب والدلالة .

١- الإعراب وروايات نشأة النحو :

تَعَدَّدَت الروايات التى وردت فى السبب الذى دعا أبـا الأسـود الدؤلى إلى رَسْمِ ما رَسَمَهُ من النحو [٢٣] ، ويمكن تسميتها روايات نشـأة النحو . وهذه الروايات تدور كلها فى فلك فكرة واحدة وهى اللحـن أو الخطأ فى استخدام اللغة استخداماً صحيحاً ، سواء أكان هذا الخطـأ فى الإعراب أم فى استخدام مفردات اللغة ؛ ولذلك فليس دقيقاً ـمن خـلال الروايات الواردة فى نشأة النحو ـ القول بأن الخطأ فى الإعراب هو وحده سبب نشأة النحو ، كما يفهم من قول الدكتور أحمد سليمان يا قـوت: ((إذا تَتَبَّعْنَا الروايات المختلفة لنشأة اللحن ، واستقصينا أنواعه ، فسـنجد أن اللحن فى الإعراب هو الذى حدا بأبى الأسود الدؤلى المتوفى سنة تسـع وستين من الهجرة أن يضع علم النحو [٢٤])) ، وقوله : ((فهذه الظـاهرة إذن (يقصد الخطأ فى الإعراب) هى التى دفعت أبا الأسود إلى أن يضـع علم النحو ، ويكون اسـتنتاجنا أن الإعـراب سـبب نشـأة النحـو صحيحاً [٢٥])) .

وإذاً فالروايات الواردة فى نشأة النحو العربى يمكن تقسـيمها إلى قسمين :

الأول : روايات تشير إلى وقوع أبناء اللغة ـ عرباً كانوا أو غـير عرب- فى الخطأ فى استخدام مفردات اللغة ، وهذا القسم من الروايـات لا يهمنا ؛ لأننا بصدد الحديث عن الإعراب. ومن أمثلة هذا القسم الرواية التى استخدم فيها رجل فارسى كلمة ضالع فى قوله : إن فرسى ضـالع ، إذ الصواب أن يقول : إن فرسى ظالع ، والظَّلْعُ هـو العَـرَج ، ورد فى

اللسان : ((ظَلَعَ الرجل والدابة فى مشيه يَظْلَعُ ظَلْعاً : عَـــرَجَ وغَمَـــزَ فى مشيه [٢٦])) .

وقد أورد السِّيرافى هذه الرواية فى كتابـــه " أخبـــار النحويـــين البصريين " ، يقول : ((ويقال : إن السبب فى ذلك (نشأة النحو) أنـــه مَرَّ بأبي الأسود سعد ، وكان رجلاً فارسياً من أهل بوزنجان - كان قَـــدِمَ البصرة مع جماعة من أهله ، فدنوا من قدامة بن مظعون الجمحى ، فادّعوا أنهم أسلموا على يديه ، وأنهم بذاك من مواليه . فمر سعد هـــذا بـــأبي الأسود ، وهو يقود فرسه ، قال : ما لك يا سعد لا تركب ؟ قـــال : إن فرسى ضالع ، فضحك به مَنْ حضره ، قال أبو الأسود : هؤلاء الموالى قد رغبوا فى الإسلام ، ودخلوا فيه ، فصاروا لنا أخوة ، فلو عَلَّمْنَاهُم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول ولم يزد عليه [٢٧])) .

الآخر : روايات تشير إلى وقوع بعض أبناء اللغة – عرباً كانوا أو عجماً - فى الخطأ فى الإعراب، وهذا النوع من الروايات هو الذى يعنينـا؛ لأننا بصدد الحديث عن الإعراب . ونذكر الروايات المتعلقة بـــالإعراب ، ثم نعقب عليها ، والروايات هى :

١- ((قال أبو الأسود الديلي : إنى لأجد للحن غَمَـــراً كَغَمَـــرِ اللحم . ويقال إن ابنته قالت له يوماً : يا أَبَتِ، ما أحسنُ السماءِ ، قال : أى بنية ، نجومُها ، قالت : إنى لم أُرِدْ أىّ شيء منها أحسن ، إنما تعجبت من حسنها ، قال : إذاً فقولى : ما أحسنَ الســـماءَ ، فحينئـــذ وضـــع كتاباً [٢٨])) . وسوف أسمى هذه الرواية **رواية ما أحسن السماء** .

٢- ((ويقال إن ابنته قالت له : يا أبت ، ما أشدُّ الحرِّ – في يـــوم شديد الحر – فقال لها : إذا كانت الصَّقْعَاء من فوقك ، والرَّمْضَاء مـــن

تحتك ، قالت : إنما أردت أن الحر شديد ، قال : فقولى إذاً : ما أشدَّ الحرَّ [٢٩] » . وسوف أسمى هذه الرواية **رواية ما أشد الحر** .

٣- « ورَوَى يحيى بن آدم ، عن أبى بكر بن عياش ، عن عاصم ، قال : أول من وضع العربية أبو الأسود الديلى ، جاء إلى زياد بالبصرة فقال : إنى أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذن لى أن أضع للعرب كلاما يعرفون - أو يقيمون - به كلامهم ؟ قال : لا ، قال : فجاء رجل إلى زياد ، فقال : أصلح الله الأمير ، توفى أبانا وترك بنوناً . فقال زياد : توفى أبانا وترك بنوناً ! أُدْعُ لى أبا الأسود ، فقال : ضع للناس الذى نهيتك أن تضع لهم [٣٠] » . وسوف أسمى هذه الرواية **رواية توفى أبانا وترك بنونا** .

٤- « ورَوَى محمد بن عمران بن زياد الضبى ، قال : حدثنى أبو خالد ، قال : حدثنا أبو بكر بن عباس ، عن عاصم ، قال : جاء أبو الأسود الديلى إلى عبد الله بن زياد يستأذنه أن يضع العربية ، فأبى ، قال : فأتاه قوم ، فقال أحدهم : أصلحك الله ، مات أبانا وترك بنوه ، فقال : عَلَىَّ بأبى الأسود : ضع العربية [٣١] » . وسوف أسمى هذه الرواية **رواية مات أبانا وترك بنوه** .

٥- « أخذ أبو الأسود عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - العربية ، فكان لا يُخرِجُ شيئاً مما أخذه عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - إلى أحد ، حتى بعث إليه زياد : اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به ، وتُعْرِب به كتاب الله ، فاستعفاه من ذلك ، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ : ﴿ أنَّ الله برىء من المشركين ورسولِه ﴾ ، فقال : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد ، فقال : أنا أفعل

ما أمر به الأمير ، فليبغني كاتباً لَقِنَاً يفعل ما أقول ، فأتى بكاتب من عبد القيس ، فلم يُرْضِه ، فأتى بآخر - قال أبو العباس أحسبه منهم - فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدى الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة تحت الحرف ، فإن أتبعت شيئاً من ذلك غُنَّة فاجعل مكان النقطة نقطتين (٣٢) » . وسوف أسمى هذه الرواية **رواية أنَّ الله برىء من المشركين ورسوله** .

٦-« وروى من حديث عليّ - رضى الله عنه - مع الأعرابى الذى أقرأه المقرئ : ﴿ أنَّ الله برىء من المشركين ورسولِه ﴾، حتى قال الأعرابى : برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك عليّ - عليه السلام - ورسم لأبى الأسود من عمل النحو ما رسمه ، وما لا يجهل موضعه (٣٣)» . وسوف أسمى هذه الرواية **رواية برئت** .

هذه هى جملة الروايات التى وردت فى نشأة النحو وتتعلق بالإعراب ، وقبل أن نناقش هذه الروايات ، يجدر بنا أن نعقب عليها بشيئين :

١- أن مظاهر اللحن ليست مقصورة على هذه الروايات ، غير أن هذه الروايات هى التى قيل إنها كانت سبباً فى نشأة النحو ، فهناك روايات أخرى تشير إلى وقوع أبناء اللغة - عرباً كانوا أو غير عرب - فى اللحن ، ورد فى الخصائص : « رَوَوْا أن النبى - صلى الله عليه وسلم - سمع رجلاً يلحن فى كلامه ، فقال : أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل . ورووا أيضا أن أحد ولاة عمر - رضى الله عنه - كتب إليه كتاباً لحن فيه ، فكتب إليه عمر : أن قَنِّع كاتبك سوطاً (٣٤)» .

وورد فى عيون الأخبار : ((دخل رجل على زياد ، فقال لـه : إن أبينا هَلَكَ ، وإن أخينا غَصَبَ ميراثنا من أبانا ، فقال زياد : ما ضَيَّعْتَ من نفسك أكثرُ مما ضاع من مالك [٣٥])) ، وورد فى العقد الفريد : ((وكان عمر بن عبد العزيز جالساً عند الوليد بن عبد الملك ، وكان الوليد لحَّاناً ، فقال : يا غلام أُدْعُ لى صالح ، فقال الغلام : يا صالحاً ، قال له الوليد : انقص أَلِفاً ، فقال عمر : وأنت فزد أَلِفاً [٣٦])) .

وورد فى العقد الفريد أيضاً: ((وقال رجل للحسن: يا أبو سعيد ، فقال: أحسب أن الدوانق شغلتك عن أن تقول يا أبا سعيد[٣٧])) ، وورد فيه أيضا : ((ودخل على الوليد بن عبد الملك رجل من أشراف قريش ، فقال له الوليد : من خَتَنَكَ ؟ قال له : فلان اليهودى ، فقال : ما تقول ؟ ويحك ! قال : لعلك إنما تسأل عن ختنى يا أمير المؤمنين ، هو فلان بن فلان[٣٨])) . وهذه الروايات - وغيرها كثير مما اشتملت عليه كتب القدماء التى عنيت برصد مظاهر اللحن - لا تربط مباشرة نشأة النحو باللحن .

٢- أن الدكتور إبراهيم أنيس أنكر هذه الروايات وردَّها ، وعَدَّها قصصاً مسلية ، يقول : ((يجب أن تعد هذه الروايات مجرد قصص مسلية ظريفة [٣٩])) . وقد أثار هذا الرأى الساخر للدكتور إبراهيم أنيس فى روايات نشأة النحو ومسألة الإعراب عموماً - بعض اللغويين ، فذهب الدكتور صبحى الصالح إلى أن رأى الدكتور إبراهيم أنيس يعد من ((الهجوم الصاعق على النحويين [٤٠])) ، وأنه ((غلو لا ريب فيه [٤١])) . وذهبت الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا إلى أن ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس ((أبعد مما يجسر على القول به أعداء العربية [٤٢])) .

وعلى الرغم من أن رأى الدكتور إبراهيم أنيس فى روايات نشأة النحو ربما يصدق على بعض الروايات ، لمجافاتها لمنطق العقل ، فإنه - كما سأوضح - لا يصدق على الروايات كلها ، فضلاً عما يحمله هذا الرأى بين طياته من سخرية وتهكم . وإذاً فرأى الدكتور إبراهيم أنيس يؤخذ عليه - إن جاز لمثلى أن يأخذ على مثل هذا العالم الجليل - أمران : إطلاقه حكماً ، وتعميمه هذا الحكم على كل الروايات من جهة ؛ وسخريته وتهكمه من آراء القدماء المتمثلة فى الروايات التى أوردوها وعزوا نشأة النحو إليها ، والسخرية تتنافى مع الموضوعية التى يجب أن يتحلى بها كل ذى رأى .

وهنا يجب أن أشير إلى أن آراء اللغويين القدماء لا تُقْبَلُ جملةً ولا ترفض جملة ، فلا يُقْبَلُ ما يقبل منها ، ولا يرفض ما يرفض إلا بعد تحكيم العقل ، وإقامة الدليل ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : « وليست كل التفسيرات التى قدمها النحاة القدامى للظواهر اللغوية فى العربية خطلاً نحذر الناس منه ... وإنما نحذر بعض شبابنا الباحثين من الوقوع أسرى لبعض هذه التفسيرات الواهية ، وندعوهم إلى إعمال العقل فى المنقول عن هؤلاء النحاة من مختلف التفسيرات للظواهر اللغوية [٤١] » .

وإذا نظرنا إلى روايات نشأة النحو - مجتمعةً - نظرة متأنية ، فإننا نلاحظ أن ما تثبته بعض الروايات - فيما يتعلق بنشأة النحو ووضع قواعده - ينفيه بعضها الآخر ، فالرواية الأولى (ما أحسن السماء) والثانية (ما أشد الحر) والسادسة (برئت) - يفهم منها أن الخطأ فى الإعراب كان سبباً فى سوء فهم السامع لمراد المتكلم ، وبناء على ذلك الفهم الخاطئ كانت الدعوة إلى وضع علم النحو ، فخطأ أو لحن ابنة أبى

الأسود فى الروايتين الأولى والثانية (تعبيرها عن التعجب بما يفيد الاستفهام فى النحو) جعل أباها يفهم من كلامها أنها تستفهم ، فرد عليها على أساس هذا الفهم . ولحن القارئ فى قراءة ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ (جَرُّه كلمة رسوله عاطفاً إياها على كلمة المشركين بدلاً من نصبها عطفاً على لفظ الجلالة) جعل الأعرابى يفهم أن الله بَرِئَ من الرسول -صلى الله عليه وسلم- فقال الرجل : برئت من رسول الله .

إن سوء فهم السامع لمراد المتكلم بسبب خطأ المتكلم فى الإعراب، وقيام أبي الأسود ، بناءً على ذلك بوضع ما وضع من علم النحو - هو ما تثبته أو ما يُفْهَمُ من الروايات الثلاث : الأولى والثانية والسادسة ؛ غير أن ما تثبته هذه الروايات تنفيه الروايات الثلاث الأخرى : الثالثة (توفى أبانا وترك بنوناً) ، والرابعة (مات أبانا وترك بنوه) ، والخامسة (أن الله برىء من المشركين ورسوله)؛ لأنه لا يمكن (فى الروايتين الثالثة والرابعة) أن يكون السامع - برغم خطأ المتكلم فى الإعراب - قد فهم شيئاً غير أن هناك رجلاً توفى وترك خلفه أبناء ، سواء وردت هذه العبارة على الشكل الصحيح نحواً وهو : مات أبونا وترك بَنِينَ ، أو وردت على أى شكل آخر : توفى أبانا أو أبونا أو أبينا وترك بنوناً أو بنيناً ، ومات أبانا أو أبونا أو أبينا وترك بنوه أو بنيه .

والرواية الخامسة كالروايتين الثالثة والرابعة ، لم يُؤَدِّ الخطأ فى الإعراب فيها إلى سوء الفهم ، فأبو الأسود الدؤلى يفهم معنى الآية وهو براءة الله ورسوله من المشركين ، لا براءة الله من المشركين ومن رسوله الذى تدل عليه قراءة القارئ ، وقد أفزعه لحن القارئ ، بدليل قوله : ما

كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، فرجع إلى زياد معلناً موافقته على ما طلبه منه زياد وكان قد رفضه ، وهو وضع قواعد النحو .

وإذاً فالروايتان الثالثة والرابعة نلاحظ فيهما أن السامع (زيـــاد) قد فهم مراد المتكلم برغم خطئه فى الإعراب (وكذا الرواية الخامســـة) ومع ذلك دعا زياد أبا الأسود ، وطلب منه أن يضع ما وضعه من علـــم النحو ، **وهذا يعنى أن الدعوة إلى وضع النحو ليست مرتبطة بســـوء الفهم الناجم عن الخطأ فى الإعراب ، وإنما هى مرتبطة بمجرد الخطـــأ ، وخروج المتكلم على قواعد النحو التى تعارف عليها أبناء اللغة .**

وإذاً فالخطأ - بمجرد الخطأ- فى الإعراب ، أو الخروج على قواعـــد النحو هو القاسم المشترك بين روايات نشأة النحو ، بخلاف سوء الفـــهم الناجم عن مخالفة القواعد الذى تحقق فى بعض الروايات ، ولم يتحقـــق فى بعضها ، وهذا يعنى أن مجرد مخالفة القواعد هو الداعى إلى نشأة النحـــو ، سواء أَ تَرَتَّبَ على هذه المخالفة سوء فهم السامع لمراد المتكلم أم لا .

وإذا عالجنا روايات نشأة النحو روايةً رواية ، فإن الروايـــة الأولى (ما أحسن السماء) التى تتضمن حواراً بين أبى الأسود الدؤلى وابنتـــه ، حيث قالت له - وهى تتعجب - ما أحسنُ السماءِ ، ففهم أنها تســـأل ، فأجابها : أى بنية نجومها - هذه الرواية لا يمكن التسليم بكل ما ورد فيها؛ ذلك أن عبارة ما أحسن السماء التى تصلح فى اللغة للتعجب والاستفهام، يمكن أن يفهم منها التعجب وإن وردت علـــى الشـــكل الـــذى يفيـــد الاستفهام عند النحاة وهو ما أحسنُ السماءِ ، ويمكن أن يفـــهم منـــها الاستفهام وإن وردت على الشكل الذى يفيد التعجب عندهم وهو مـــا أحْسَنَ السماءَ ، وذلك الفهم يكون من خلال التنغيم والنَّبر والحركـــات

الجسمية التي تصاحب النطق بالعبارة ، فقد ((فطن اللغويون إلى أن عملية التواصل لا تعتمد فقط على اللغة بصفتها الأداة الرئيسية لهذا التواصل ، بل تعتمد أيضاً على ما يصاحبها من نغمات صوت المتكلم voice tones وحركاته الجسمية Body motions (٤٤))) .

ويعد التنغيم ((من الحقائق الصوتية فى اللغات المختلفة ، والتنغيم مرتبط بالارتفاع والانخفاض فى نطق الكلام ، نتيجة لدرجة توتر الوترين الصوتيين ، مما يؤدى إلى اختلاف الوقع السمعى ، ومن هنا نجد كلمات كثيرة تتعدد طرق تنغيمها لتؤدى وظائف دلالية مختلفة ؛ فإذا كانت نعم للإجابة اختلف تنغيمها عنها للاستفسار . والتنغيم لا يقتصر على الكلمة الواحدة ، بل يتجاوزها إلى التركيب ، فالتحية : سلام عليكم ، لها تنغيم يختلف عن التنغيم فى حالة الغضب (٤٥))) ، ((وأىُّ جملة من الجمل تحفل بعشرات من صور الاختلاف فى النبر أو التنغيم أو سرعة الأداء ، وهى صور تقابل ألواناً مختلفة من العواطف (٤٦))) .

أما الحركات الجسمية ، فإن ((اللغة تتركز فى جسم الإنسان الذى ينفعل كله بما يعبر عنه ... إن كلاً منا يشير ويلوح بيديه واعداً متوعداً ، ويومئ ويلمح برأسه رافضاً وموافقاً ، ويفتح ويزم شفتيه حزناً وفرحاً ، وتتحرك أسارير وجهه وعضلاته للتعبير عن الحب والبغض (٤٧))) .

وقد تَنَبَّهَ ابن جنى من القدماء إلى ما يلعبه الأداء الصوتى والحركات الجسمية من دور فى تحديد الدلالة ؛ وذلك فى أثناء حديثه عن حذف الصفة ، وقد سَمَّى هذه الملابسات (النغمات الصوتية والحركات الجسمية) بدلالة الحال ، يقول : ((وقد حذفت الصفة ودلت الحال

عليها ... وذلك أن تكون فى مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً ! فتزيد فى قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، وتتمكن فى تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أى رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك . وكذلك تقول : سألناه فوجدناه إنساناً ! وتُمَكِّن الصوت بإنسان وتُفَخِّمه ، فتستغنى بذلك عن وصفه بقولك : إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك . وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت : سألناه وكان إنساناً ! وتزوى وجهك وتُقَطِّبه ، فيغنى ذلك عن قولك : إنساناً لئيماً أو لحزاً أو مبخلاً أو نحو ذلك [٤٨])) .

فقول ابن جنى : فتزيد فى قوة اللفظ وتتمكن فى تمطيط اللام وإطالة الصوت بها ... وتُمكِّن الصوت بإنسان وتفخمه- فيه إشارة إلى ما يسميه اللغويون المحدثون بالنبر Stress ، وقوله : وتزوى وجهك وتقطبه – فيه إشارة إلى الحركات الجسمية .

وقد تنبه عبد القاهرة الجرجانى أيضاً إلى ما تنبه إليه ابن جنى ، وأكده اللغويون المحدثون من أن النغمات الصوتية والحركات الجسمية لها دور فى تحديد الدلالة ، غير أن عبد القاهر لم يُشِرْ صراحةً إلى الأداء الصوتى والحركات الجسمية ، واكتفى بالإشارة إلى أن الكلام الواحد يمكن أن يحتمل – من غير تغيير فى ألفاظه – غيرَ واحد من المعانى ، يقول عبد القاهر: ((تستطيع أن تنقل الكلام فى معناه عن صورة إلى صورة من غير أن تغير من لفظه شيئاً أو تُحَوِّل كلمة عن مكانها إلى مكان آخر[٤٩])) . ولا يمكن نقل الكلام فى معناه عن صورة إلى صورة – من غير تغيير ألفاظه – إلا بتغيير نغمات الصوت وحركات الجسم عند نطق الكلام مرة بعد مرة ، يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف :

« وكذلك يقوم تنغيم الكلام المنطوق – وهو عنصر صوتى – بدور دلالى كبير ، يهدى إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً ، أو يُنَوِّع هذا التفسير مع تنوعه من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير هذا وذاك[٥٠] ».

وفى ضوء هذه الحقائق التى أكدها اللغويون المحدثون ، ونَبَّه عليها بعض علمائنا القدماء ، يمكن القول بأن عبارة ما أحسن السماء – التى وردت على لسان ابنة أبى الأسود الدؤلى للتعجب – تصاحبها نغمات صوتية وحركات جسمية تجعلها دالة على التعجب سواء كان نطق ابنة أبى الأسود للعبارة : ما أحسنُ السماءِ أو ما أحسنَ السماءَ أو غير ذلك ، ومن هنا تأتى غرابة أن يفهم أبوها أبو الأسود أنها تستفهم وهى تتعجب! وإذا افترضنا جدلاً أن أبا الأسود لم يَرَ حركات جسم ابنته ؛ لأن الحوار دار بينهما ليلا ، فإن نغمات صوتها وهى تنطق هذه العبارة كافية لتوصيل معنى التعجب .

وإذا فهناك شك كبير – عندى – فى أن أبا الأسود فهم من كلام ابنته (ما أحسن السماء) أنها تستفهم كما ورد فى الرواية ، حيث رد عليها رد مجيب عن استفهام ؛ غير أن هذا الشك لا يعنى التشكيك فى صحة الرواية نفسها وردها على راويها ، وأغلب الظن عندى أن أبا الأسود فهم أن ابنته تتعجب ، ولكنها لما خالفت طريقة العرب فى حركات الإعراب أراد تقويمها ، فرد على كلامها بما يوحى به ظاهر نطقها للجملة وهو الاستفهام ، وإن كان يعلم حقيقة مرادها (التعجب) ، ليعلمها أن لكل معنى شكلا تركيبيا يجب الالتزام به فى الكلام ، ولا يجوز الخروج عليه ، فتقف – من خلال هذا الأسلوب التعليمى – على سمت كلام العرب .

أما الرواية الثانية (ما أشد الحر) ، فإن ما قلناه فى تحليل الرواية الأولى (ما أحسن السماء) يصدق على هذه الرواية (الثانية) ؛ لأن الروايتين تشيران إلى وقوع ابنة أبي الأسود الدؤلى فى خطأ واحد وهو التعبير عن معنى التعجب باستخدام صيغة الاستفهام ؛ والتنغيم والحركات الجسمية كفيلة – كما ذكرت – بأن تكشف عن المعنى الذى تريده ابنة أبي الأسود وهو التعجب ، وإن استخدمت الصيغة أو الشكل اللغوى الذى يفيد الاستفهام ، وقد فهم أبو الأسود – فى ظنى – مراد ابنته (التعجب) ، ولكنه – كما ذكرت – رد عليها بما يوحى به ظاهر نطقها، ليعلمها – وما أجمل ما صنع ! – التعبير عن المعنى الذى تريده بالشكل اللغوى (الذى يؤدى هذا المعنى) عند النحاة .

غير أن هناك ملاحظة تتعلق بها تين الروايتين (ما أحسن السماء وما أشد الحر) يجب تسجيلها ، وهى أن الأخذ بإحدى الروايتين يضعف أو يقلل من الأخذ بالأخرى ؛ لأنه لا يعقل فى رأيى – من باب لا يلدغ مؤمن من جحر مرتين – أن تخطئ ابنة أبي الأسود مرتين فى التعبير عن التعجب باستخدام الصيغة التى تفيد الاستفهام ، وإذا افترضنا أنها أخطأت مرتين فى التعبير عن التعجب بصيغة الاستفهام، فإن من المنطقى أن تشتمل إحدى الروايتين على إشارة إلى تكرار وقوع ابنة أبي الأسود فى الخطأ نفسه ، كأن تأتى فى إحدى الروايتين عبارة على لسان أبي الأسود تشير إلى تكرار خطئها ، مثل : ألم أقل لك – أى بنية – إذا أردت التعجب فقولى : ما أفعل الشيء ، ولكن هذه الإشارة إلى تكرار خطأ ابنة أبي الأسود غير متحققة فى أى من الروايتين .

وأما الرواية الثالثة (توفى أبانا وترك بنونا) فإنها تشير إلى السبب الذى أدى إلى ظهور اللحن وتفشيه على ألسنة أبناء العربية ، ويتمثل هذا السبب في قول أبي الأسود لزياد : إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم ؛ فمخالطة العرب لأبناء اللغات غير العربية ، كالفرس والروم ، كانت سببا فى تغير ألسنتهم ، ووقوعهم فى الخطأ ، وبعدهم عن الصواب فى استخدام اللغة ، وقد رأينا الرجل الفارسى الذى قال : إن فرسى ضالع وهو يقصد ظالع ، ومن الممكن أن يتأثر بعض أبناء العربية ممن لا معرفة لهم بالاستعمال الصحيح لهذه الكلمة بهذا النطق الخاطئ ، فينطقون الكلمة بالكيفية التى نطقها بها هذا الرجل الفارسى ، ويترتب على ذلك — بمرور الزمن — أن يهجر الناس الاستعمال الصحيح ، ويشتهر الاستعمال الخاطئ .

ونسبة ظهور اللحن بين أبناء العربية إلى اختلاطهم بالأعاجم — يعد أمرا طبيعيا (وإن لم يكن الاختلاط هو وحده سبب ظهور اللحن)؛ لأنه لا يمكن — فى الغالب — أن يكون الأعجمى ، مهما بلغت درجة إجادته للغة العربية ، مثل العربى فى درايته باللغة العربية وعلمه بخصائصها: نحوا وصرفا وأسلوبا وغير ذلك . وكل ما يشغل الإنسان الذى يتكلم لغة غير لغة قومه أن يوصل المعنى الذى يريد توصيله ، غير عابئ بالمحافظة على أدق خصائص اللغة التى يتكلمها ، ومن ثم فإن وقوعه فى الخطأ وتأثر غيره به أمر محتمل وغير مستبعد .

وقد أدى اختلاط العرب بغيرهم من الفرس والروم ، وظهور اللحن وشيوعه — سواء على ألسنة أبناء العربية أم على ألسنة أبناء الأمم الأخرى — إلى قيام جماعة من اللغويين العرب الغيورين على لغتهم بجمع

الألفاظ العربية الفصيحة من القبائل العربية التى لم يكن لها صلة بالفرس أو الروم ، فأخذوا عن قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل ، ولم يأخذوا عن قبائل قضاعة وغسان وإياد ، لمجاورتها لأهل الشام الذين يتكلمون الآرامية، وترك اللغويون الأخذ عن أهل اليمن فى الجنوب ؛ لمخالطتهم لأبناء الهند والحبشة ، ولم يعتدوا بلغة قبائل شرق الجزيرة العربية ومدن الحجاز كذلك لاختلاطهم بالأعاجم (٥١)

ويلفت النظر فى هذه الرواية (الثالثة) من روايات نشأة النحو - رد زياد على الرجل الذى قال له : توفى أبانا وترك بنونا ، حيث رد عليه زياد قائلا : توفى أبانا وترك بنونا ! وهذا الرد -بتكرار عبارة الرجل بفصها ونصها - يفيد السخرية من الرجل ، والدهشة والتعجب مما صار إليه حال اللغة على ألسنة الناطقين بها - عربا كانوا أو غير عرب - وكأن زيادا يقول للرجل : هل وصل الأمر إلى هذا الحد من اللحن والخروج على العرف اللغوى ؟ ! ويؤكد رأيى هذا ، ما تضمنته الرواية الخامسة من أن أبا الأسود لما سمع القارئ يقرأ ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله﴾ بكسر رسوله، قال: ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، وهى عبارة - وإن كانت خبرية - تتضمن الدهشة والتعجب، فقول أبى الأسود : ما كنت أظن يعنى : لم يدر بخلدى ، ولم يخطر ببالى يوما أن يصير حال الناس إلى ما صار إليه من لحن . وإذا فتكرار زياد لكلام الرجل فى هذه الرواية (الثالثة) يعد من باب الدهشة ، وليس من باب عدم فهم مراد الرجل ؛ لأن مراده واضح لا يحتاج إلى دليل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قول الرجل : توفى أبانا لا يعد لحنا ، لأن بعض القبائل العربية (خثعم ، وبنى الحارث) تجعل الأسماء الستة

بالألف مطلقا ، فنقول على لغة هؤلاء ، وتسمى لغة القصر : هذا أباكم، ورأيت أباكم ، ومررت بأباكم ، وتكون علامة الرفع والنصب والجـــر حركة مقدرة (ضمة أو فتحة أو كسرة) على الألف ، كما تقـــدر فى الاسم المقصور (٥٢) . وقد استشهد النحاة على هذه اللغة بقول الشاعر:

إن أباهـــا وأبـــا أباهـــا قد بلغا فى المجد غايتاها(٥٣)

فقوله : أباها (الثالثة) يدل على أنه (الشاعر) ممن يجعلون الأسماء الستة بالألف مطلقا ؛ لأنه لو كان ممن يجعلونها بالواو والألف واليــاء ، لقال : أبيها ؛ لأن أبا فى أباها الثالثة مضاف إليه مجرور .

وقد قيل إن الرسول – صلى الله عليه وسلم – تكلم بهذه اللغـة ، وذلك فى قوله : ما صنع أبا جهل ؟ وقوله : لا وتـــران فى ليلـــة (٥٤) ، « ويحكى عن الإمام أبى حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنسانا بحجـــر فقتله: هل يجب عليه القود ؟ قال : لا ، ولو رماه بأبا قبيس – بـــالألف على هذه اللغة (٥٥) » .

أما قوله (الرجل الذى أتى زيادا) : وترك بنونا فيعد لحنا ، وهـو موضع الاستنكار والسخرية ؛ لأن كلمة " بنون " ملحقة بجمع المذكـــر السالم ، وتكون بالواو رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ، وهى هنا منصوبـــة ؛ لأنها مفعول به ، فكان يجب أن تكون بالياء ، وألا يلحق بآخرها ألـــف التنوين ، فالصواب إذا أن يقال : وترك بنين .

ولا يصح القول – هنا – بأن كلمة " بنون " يمكـــن معاملتـــها معاملة كلمة "سنون" التى تعرب بالحركـــات ؛ لأن كلمـــة " ســـنون " يشترط فى إعرابها بالحركات أن تلزمها الياء (سنين) ، فتقول: هذه سنين،

ورأيت سنينا ، ومررت بسنين ، ولا يجوز عندهم: هذه سنون ، ... إلخ. وكلمة " بنون " التى وردت معربة بالحركات (الفتحة) فى عبارة الرجل: وترك بنونا –لم تكن بالياء ، فضلا عن أن بنين ليست من باب سنين (٥٦) .

وتشتمل هذه الرواية (الثالثة) على شاهد إثبات ، ودليل صدق على ما سبق ذكره ، من أن العبارة الواحدة يمكن أن تحتمل عددا من المعانى من خلال ما يصاحبها من نغمات صوتية وحركات جسمية ، فعبارة : " توفى أبانا وترك بنونا " وردت على لسان الرجل الذى ذهب إلى زياد – دالة على الإخبار ، بمجرد الإخبار عن وفاة أبيه وتركه أبناء خلفه، ووردت على لسان زياد دالة على التعجب والدهشة ، ومن المؤكد أن كيفية نطق الرجل لهذه العبارة تختلف عن كيفية نطق زياد لها ، ولكن الكتابة لا تظهر لنا هذه الكيفية ، غير أن علامة التعجب التى وضعت فى آخر العبارة –وهى مكتوبة – تجعلنا نتخيل النغمات الصوتية ، والحركات الجسمية المصاحبة لنطق زياد لها .

وأما الرواية الرابعة (مات أبانا وترك بنوه) ، فإنها تتضمن ما تضمنته الرواية الثالثة ، غير أنها تفتقد إلى التماسك بين بعض أجزائها ؛ لأنها لا تتضمن – من جهة – السبب الذى جعل أبا الأسود يطلب من زياد أن يضع العربية ، بخلاف الرواية الثالثة التى ذكر فيها أبو الأسود سبب رغبته فى وضع العربية ، في قوله : إنى أرى العرب قد خالطت الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم ؛ ولا يعقل – من جهة أخرى – أن يخاطب الرجل زيادا بقوله : مات أبانا وترك بنوه ، ولا يرد زياد عليه ؛ بخلاف الرواية الثالثة التى رد فيها زياد بتكرار عبارة الرجل بشحمها ولحمها ،

معبرا فيها عن دهشته وتعجبه مما صار إليه حال الناس من اللحن ، ولذلك فإن الرواية الثالثة أقوى – عندى – من الرابعة ، وربما كان الأخذ بهما والتعويل عليها أولى .

وأما الرواية الخامسة (أن الله برىء من المشركين ورسوله) فإنها تتضمن أشياء فوق ما تضمنته الروايات السابقة كلها ، فقد ورد فى هذه الرواية أن أبا الأسود الدؤلى أخذ علم العربية عن على بن أبى طالب – رضى الله عنه – وأنه (أبا الأسود) كان لا يخرج شيئا مما تعلمه إلى أحد من الناس ، حتى طلب منه زياد أن يفعل شيئا يعرب به كتاب الله – عز وجل – فأبى أبو الأسود ، حتى سمع بأذنيه لحن القارئ فى قراءته (أن الله برىء من المشركين ورسوله) ، فعاد إلى زياد ، وطلب منه أن يفعل ما كان قد رفض فعله من قبل .

وقد انفردت هذه الرواية (الخامسة) بالإشارة إلى الكيفية التى وضع بها أبو الأسود الدؤلى ما وضعه من علم العربية ، حيث طلب أبو الأسود كاتبا ، وأمره أن ينقط نقطة فوق الحرف على أعلاه إذا رأى الرجل أبا الأسود يفتح فمه بالحرف ، وأن ينقط نقطة بين يدى الحرف إذا رآه يضم فمه به ، وأن ينقط نقطة تحته إذا كسر .

وإذا ربطنا بين الكيفية التى وضع بها أبو الأسود حركات الإعراب، واللحن الذى وقع فيه قارئ الآية – تبين لنا أن القارئ كان يقرأ من المصحف ، ومن هنا تنبه أبو الأسود إلى وجوب وضع نقط على الحرف الأخير لكل كلمة ؛ لتوضيح كيفية النطق بهذا الحرف ، وهذه طريقة تعليمية لتقويم اللحن الذى يمكن أن يقع فيه من يقرأ كلاما مكتوبا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عبارة : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، التي وردت على لسان أبي الأسود تعقيبا على لحن القارئ- تتضمن من التعجب والدهشة والاستنكار ما تضمنته عبارة : توفى أبانا وترك بنونا ، التي قالها زياد (وهي في الحقيقة تكرار لعبارة الرجل اللاحن) تعقيبا أو ردا على الرجل الذي جاءه .

أما الرواية السادسة (برئت) فإنها تتضمن بعض ما تضمنته الرواية الخامسة ، فالشاهد على اللحن في هذه الرواية هو نفسه الشاهد الذي ورد في الرواية الخامسة ، ويتمثل في خطأ وقع فيه أحد القارئين لكتاب الله - عز وجل - حيث قرأ القارئ قوله تعالى : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ بكسر رسوله عاطفا إياها على المشركين بدلا من عطفها على لفظ الجلالة ، أو بدلا من الابتداء بها ، والوقف على المشركين ، وجعل الواو للاستئناف لا العطف .

غير أن هناك فرقا بين الروايتين ؛ ففي الرواية الخامسة كان أبو الأسود هو الذي سمع لحن القارئ وعلق عليه بقوله : ما كنت أظن أن أمر الناس صار إلى هذا ، وفي هذه الرواية (السادسة) كان واحد من الأعراب هو الذي سمع لحن المقرئ (الذي كان يقرئ هذا الأعرابي القرآن) ، وعلق الأعرابي على ما سمعه بقوله : برئت من رسول الله . وتعليق زياد والأعرابي عند سماع كل منهما لهذه الآية بالكيفية التي قرئت بها - يدل على أن زيادا فهم أن القارئ قد لحن في قراءته ، أما الأعرابي فقد فهم المعنى الذي أوحى به الإعراب (قراءة رسوله بالكسر) وهو أن الله قد برئ من المشركين وبرئ من رسوله - صلى الله عليه وسلم - فأعلن (الأعرابي) براءته من الرسول .

وهذه الرواية (السادسة) تحمل بين طياتها أدلة ضعفها ووهنها، ويقف رد الأعرابي (برئت من رسول الله) شاهدا على نفيها و ردها ، إلا أن يكون هذا الأعرابي من الغباء وعدم الفطنة ، بحيث يرد هذا الرد الذى يجعله أقرب إلى المخابيل منه إلى العقلاء ؛ لأننا إذا افترضنا جدلا أن الله – عز وجل – قد برئ من رسوله ، وأخبره بذلك ، فإنه لا يمكن – عقلا – أن يخرج الرسول على الناس ويخبرهم بأن الله قد برئ منه؛ فضلا عن أن ربط الآيات القرآنية بعضها ببعض ينفى هذا الفهم الذى فهمه الأعرابي ؛ فالآية شاهد اللحن في الرواية هى فى الحقيقة جزء من الآية الثالثة من سورة التوبة ، وقد وردت كلمة رسول المضافة إلى الهاء العائدة إلى لفظ الجلالة – معطوفة على لفظ الجلالة مرتين قبل هذه الآية، الأولى فى الآية الأولى فى قوله تعالى : ﴿ براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين [٥٧]﴾، والثانية فى قوله تعالى : ﴿ أذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر [٥٨] ﴾، وقد دلت الآيات فى المرتين على مشاركة الرسول(صلى الله عليه وسلم) لربه –عز وجل – في الحكم المفهوم من الآيات ، فالآية الأولى تشير إلى تبرؤ الله عز وجل ، وتبرؤ رسوله أيضا من المشركين الذى نقضوا عهدهم مع المؤمنين ، وفى صدر الآية الثالثة كان الأذان – وهو الإعلام والإيذان – من الله ورسوله ، ولا يعقل بعد ذلك أن يأتى عجز الآية الثالثة بنقيض ما دل عليه صدرها، وما دلت عليه الآية الأولى .

هذا ، وقد وردت هذه الرواية من وجه آخر (يمكن اعتبارها الرواية السابعة) يجعلها مقبولة ، ويجعل الأعرابي عالما بالعربية ، فاهما لما يسمع ، واعيا لما يقول ؛ فقد ورد أنه قدم أعرابي المدينة فى عهد عمر بن

الخطاب - رضى الله عنه - فدخل المسجد ، وقال : من يقرئنى مما أنـزل على محمد ، فأقرأه رجل فقال له: ﴿أن الله برىء من المشركين ورسوله﴾ بالجر ، فقال الأعرابى : أو قد برئ الله من رسوله ! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ؛ فبلغ ذلك عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فدعا الأعرابى ، فقال : يا أعرابى أتبرأ من رسول الله ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، إنى قدمت المدينة ولا علم لى بالقرآن فسألت من يقرئنى ، فأقرأنى هذا سورة براءة فقال : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله﴾، فقلت : أو قد برئ الله من رسوله ، إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابى، قال الأعرابى : فكيف هى إذا يا أمير المؤمنين ؟ فقال عمر : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾، فقال الأعرابى : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه [٥٩] .

وإذا فاللحن الذى وقع فيه الرجل (مقرئ الأعرابى) ، جعل الأعرابى يقع فى حيرة ، ما بين الأخذ بما توحي به القراءة الخاطئة ، وهو براءة الله - عز وجل - من المشركين ورسوله ، وبين إيمان الأعرابى برسول الله - صلى الله عليه وسلم - وتصديقه برسالته ؛ ولذلك أظهر الأعرابى دهشة مما سمعه فى قوله : أو قد برئ الله من رسوله ! لأنه لا يصدق ما يفهم من القراءة الخاطئة ، وكان الرجل موضوعيا لما قال : إن يكن الله برئ من رسوله ، فأنا أبرأ منه . وأكد الأعرابى صدق إيمانه حينما أعلمه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بالقراءة الصحيحة : ﴿ أن الله برىء من المشركين ورسوله ﴾ ، فقال : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه .

٢-الإعراب والدلالة :

هناك خلاف بين العلماء ، قدامى ومحدثين ، حول دور الإعـراب فى الوقوف على الدلالة اللغوية ، ويمكن أن نميز ثلاثة اتجاهات فى علاقـة الإعراب بالدلالة ، هى :

الأول : اتجاه يرى أصحابه أن للإعراب دورا فى الوقوف علـى الدلالة ، وأنه لولا الحركات الإعرابية ما أمكن التميـيز بـين المعـانى ، كالفاعلية والمفعولية وغيرهما . ويأتى على رأس هذا الفريـق الزجـاجى (ت ٢٣٧ هـ) الذى أفرد فى كتابه " الإيضاح فى علل النحو " بابا سمـاه "الإعراب لم دخل الكلام" ، تحدث فيه عن علة وجـود الإعـراب فى الكلام، يقول : « فإن قال قائل : فقد ذكرت أن الإعـراب داخـل فى الكلام ، فما الذى دعا إليه واحتيج إليه من أجله ؟ الجواب أن الأسماء لما كانت تعتورها المعانى ، فتكون فاعلة ومفعولة ، ومضافة ، ومضافا إليها ، ولم تكن فى صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعانى ، بل كانت مشتركة — جعلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعانى ، فقالوا : ضرب زيد عمرا ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضرب زيد فدلوا بتغيـير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل لما لم يسم فاعله ، وأن المفعول قـد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلام زيد ، فدلوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعانى ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها (٦٠)».

ويرى ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) الإعراب « فارقـا فى بعـض الأحوال بين الكلامين المتكـافئين ، والمعنيـين المختلفـين ، كالفـاعل والمفعول، ولا يفرق بينهما إذا تساوت حالاهما فى إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب . ولو أن قائلا قال : هذا قاتل أخـى "

بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتل أخي بالإضافة ، لدل التنوين على أنه لم يقتله ، ودل حذف التنوين على أنه قد قتله [٦١] » .

وذهب ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) إلى ما ذهب إليه الزجاجي وابن قتيبة ، فالإعراب عنده : « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيدا أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه [٦٢] » . فالرفع – عند ابن جني – دل على أن الفعل وقع من المرفوع وهو الفاعل ، والنصب دل على أن الفعل وقع على المنصوب وهو المفعول .

ويرى ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ما رآه الزجاجي وابن قتيبة وابن جني من أن الإعراب « هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد [٦٣] » .

ويؤكد ابن فارس مذهبه في موضع آخر ، يقول : « فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : ما أحسن زيد ، لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب ، وكذلك إذا قال ضرب أخوك أخانا ، ووجهك وجه حر ، ووجهك وجه حر ، وما أشبه ذلك من الكلام المشتبه [٦٤] » .

ويرى العكبري (ت ٦١٦هـ) أن : « الإعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، ونحو ذلك [٦٥] » .

ويمكن القول – إجمالا – أن فكرة دخول الإعراب الكلام للفصل بين المعانى المتكافئة – هى فكرة كثير من العلماء القدامى ، بل إن الزجاجى يراها فكرة جميع القدماء إلا قطربا ، يقول الزجاجى بعد ذكره أن الإعراب دخل الكلام للتمييز بين المعانى : « هذا قول جميع النحويين إلا قطربا ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال [٦٦] » . ويؤكد الدكتور صبحى الصالح أنه « لم يرتب أحد من اللغويين القدامى فى أن الإعراب من خصائص العربية ، بل من أشد هذه الخصائص وضوحا ، وأن مراعاته فى الكلام هى الفارق الوحيد بين المعانى المتكافئة [٦٧] » .

وقد ذهب عدد من اللغويين المحدثين إلى ما ذهب إليه القدماء من أن الإعراب دخل الكلام لوظيفة دلالية ، يقول الدكتور رمضان عبد التواب : « إن الإعراب فى الكلام كان – كما يقول العرب – يدل على المعانى من الفاعلية والمفعولية وغيرها ، ولم يكن حركات وصل بين الكلمات [٦٨] » . ويقول الدكتور مازن المبارك : « حركات الإعراب ليست شيئا زائدا أو ثانويا ، وهى لم تدخل على الكلام اعتباطا ، وإنما دخلت لأداء وظيفة أساسية فى اللغة ؛ إذا بها يتضح المعنى ويظهر [٦٩] » .

ويقول الدكتور صبحى المبارك – رادا على الدكتور إبراهيم أنيس ومؤكدا مذهب القدماء فى وجود الإعراب فى الكلام لأداء وظيفة دلالية: « إلا أن الإعراب ... لم يكن بالقصة ، ولا يعقل أن يكون كله نسيجا محكما فى عصر معين ، ولا أن يقوم بحياكته كله بهذه الدقة وهذا الشمول قوم بأعياهم كأنه شىء أنف يبتدعونه من تلقاء أنفسهم . فهناك حد أدنى

من ظاهرة الإعراب لابد من الإقرار بوجوده ... وهى المواقع التى لا يعين معناها الأدق إلا تحريك الأواخر بحركة الإعراب [٧٠]» .

وقد عد الدكتور على عبد الواحد الإعراب - بما يلعبه من دور فى الوقوف على الدلالة — مما تمتاز به العربية ، يقول : « تمتاز العربية فى شئون التنظيم بتلك القواعد الدقيقة التى اشتهرت باسم قواعد الإعراب، والتى يتمثل معظمها فى أصوات مد قصيرة تلحق أواخر الكلم لتدل على وظيفة الكلمة فى العبارة [٧١]» .

وقد قامت الدكتورة منيرة بنت سليمان العلولا بإعداد دراسة ، حصلت بها على درجة الدكتوراه ، عنوانها : « الإعراب وأثره فى ضبط المعنى دراسة نحوية قرآنية [٧٢] »، ويتضح من العنوان إقرار الدكتوره منيرة بما قاله القدماء من أن الإعراب له دور فى تحديد الدلالة ، فجاءت فى العنوان بالنتيجة (أثره فى ضبط المعنى) ونسجت رسالتها بعد ذلك على منوال هذه النتيجة ، وهذا — فى رأيى — من الأخطاء الفادحة فى الرسائل الجامعية؛ لأن تقديم النتائج ونسج المقدمات على منوالها لا يخلو من عصبية ينبذها العلم ، حتى وإن كانت النتائج صحيحة والمقدمات غير مختلقة .

وقد ذكرت الدكتورة منيرة فى مقدمة كتابها (رسالتها) أن القول بعزل الإعراب أو الصيغة النحوية — على حد تعبيرها — عن المعنى غير صحيح ، تقول : « ثم إنى تبينت أن القول بعزل الصنعة النحوية عن المعنى ليس صحيحا على الإطلاق [٧٣]» .

الثانى[٧٤] : اتجاه يرى أصحابه أن الحركات الإعرابية لا تبين عن المعانى ، ولا صلة لها بها ، ويمثل هذا الاتجاه من القدماء ، وينفرد به قطرب (محمد بن المستنير ت ٢٠٦ هـ) الذى ذهب إلى أن الحركات

الإعرابية وجدت فى الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض فى الكـــلام ؛ لأن الوقوف على كل كلمة بالتسكين يؤدى إلى البطء فى الكلام ، يقـول قطرب : « وإنما أعربت العرب كلامها ؛ لأن الاسم فى حـــال الوقـــف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكـــان يلزمـــه الإسكان فى الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكـــلام ؛ ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركـــين وســـاكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة ، ولا فى حشو البيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم فى اجتماع الســـاكنين يبطئـــون ، وفى كـــثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة فى كلامـــــهم ، فجعلـــوا الحركة عقب الإسكان [٧٥] » .

وقد رد قطرب على القائلين بدخول الإعراب الكلام للدلالة على المعانى ، والفصل بين بعضها وبعض ، يقول : « لم يعرب الكلام للدلالـــة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض ؛ لأنا نجد فى كلامهم أسماء متفقـــة فى الإعراب مختلفة المعانى ، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعانى ؛ فممـــا اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيدا أخوك ، ولعل زيدا أخـــوك ، وكأن زيدا أخوك ، اتفق إعرابه واختلف معناه . ومما اختلـــف إعرابـــه واتفق معناه قولك : ما زيد قائما ، وما زيد قائم ، اختلف إعرابه واتفـــق معناه ، ومثله : ما رأيته منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مال عنـدك ، ولا مال عندك ، وما فى الدار أحد إلا زيد ، وما فى الدار أحد إلا زيدا ، فلـو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعانى ، لوجب أن يكون لكـــل معنى إعراب يدل عليه ، لا يزول إلا بزواله [٧٦] » .

وقد تبنى عدد من المحدثين رأى قطرب ، ويأتى على رأسهم الدكتور إبراهيم أنيس الذى ذهب إلى أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول، يقول : ((لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعانى فى أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة ، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها فى الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض [٧٧])) .

وقد أكد الدكتور إبراهيم أنيس فى موضع آخر أن الحركات الإعرابية وجدت فى الكلام لضرورة صوتية ، تتمثل فى وصل الكلمات بعضها ببعض ، يقول : ((يظهر– والله أعلم – أن تحريك أواخر الكلمات كان صفة من صفات الوصل فى الكلام شعرا أو نثرا ، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون . كما يظهر أن الأصل فى كل الكلمات أن تنتهى بهذا السكون ، وأن المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل [٧٨])) .

وقد ادعى الدكتور إبراهيم السامرائى أن الدكتور إبراهيم أنيس أخذ برأى قطرب و لم يشر إليه ، يقول : ((ومن ذهب مذهب هذا الأخير (يقصد قطرب) الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه : " من أسرار اللغة " ، على أنه يحلو له أن يتعصب للرأى بشكل يخيل للقارئ أنه المبدع والأول والمعيد فى هذا القول ، وكأنه لم يكن هناك فى القرن الثانى الهجرى رجل اسمه قطرب [٧٩])) .

وكلام الدكتور السامرائى زعم باطل ؛ لأن الدكتور إبراهيم أنيس أشار صراحة إلى أن ما ذهب إليه من وجود الحركات الإعرابية فى الكلام لضرورة صوتية – قد نادى به من قبل قطرب ، يقول الدكتور إبراهيم

أنيس : ((ويشبه هذا الرأى ما نادى به أحد تلاميذ سيبويه وهو الإمـــام محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ هـــ [٨٠])) .

ولم يكن الدكتور إبراهيم أنيس وحده من المحدثين القائل بمذهـــب قطرب ، فقد ذهب الدكتور عبد الحميد إبراهيم إلى أن الإعراب ظـــاهرة جمالية فى الكلام ، وجعل هذا المذهب (الإعراب ظاهرة جمالية) عنوانـــا لبحث له نشر بمجلة مجمع اللغة العربية ، أكد فيه أن اللغة العربية ((مثـــل أية لغة فى العالم ، إنما تفهم بسياق الكلام ، دون حاجة إلى إعـــراب أو منطق [٨١])) .

الثالث : اتجاه يجمع بين رأيى الفريقين السابقين ، ويمثله الدكتـــور فؤاد حنا ترزى ، الذى ذهب إلى أن الإعراب دخل الكلام فى أول الأمـــر لغرض لفظى ، يتمثل فى وصل الكلمات بعضها ببعـــض ، ثم اســـتغلت الحركات الإعرابية بعد ذلك لأغراض معنوية ، أى اختصت كل حالـــة إعرابية بعلامة من العلامات ، فاختصت حالة الرفع بالضمة ، واختصـــت حالة النصب بالفتحة ، وحالة الجر بالكسرة ، يقول الدكتور فؤاد ترزى: ((... ومع ذلك فإننا نعتقد بأنها إنما وجدت فى الأصل لغرض لفظـــى ، هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض ، ولكنها استغلت من النحاة فيمـا بعد لأغراض معنوية فى محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحـــد ما أمكن ذلك ؛ لضبط القرآن الكريم [٨٢])) .

وقد ألحق الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور محمد حماســـة عبد اللطيف رأى الدكتور فؤاد ترزى برأى الدكتور إبراهيم أنيس ، يقول الدكتور رمضان : ((وممن تأثر به (بالدكتور إبراهيم أنيس) فؤاد تـــرزي فى كتابه : فى أصول اللغة والنحو [٨٣])) ، ويقول الدكتور حماسة معقبـــا

على رأى الدكتور فؤاد ترزى : ((ويحاول (يعنى الدكتور فؤاد) أن يقوى رأيه هذا الذى يتابع فيه الدكتور إبراهيم أنيس حديثا ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب قديما [٨٤])) .

ورأى الدكتور فؤاد ترزى يختلف عن رأى الدكتور إبراهيم أنيس؛ لأن الدكتور إبراهيم أنيس يرى أن الحركات الإعرابية لم تدخل الكلام إلا لضرورة صوتية تتمثل فى وصل بعض الكلام ببعضه ، وأنه ليس لها (الحركات الإعرابية) أى دور فى الدلالة ، وهذا ما لم يقله الدكتور فؤاد ترزى ، فهو — وإن كان يرى أن الحركات كانت فى الأصل لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض — يقر فى الوقت نفسه بأنها استغلت لأغراض معنوية.

وبعد عرضنا لهذه الآراء المتباينة فى علاقة الإعراب بالدلالة ، أحب أن أؤكد — قبل مناقشة هذه الآراء — أن القواعد التى يقف عليها العلماء فى أى علم من العلوم تكون مستنبطة من مجموعة من الظواهر المطردة أو شبه المطردة فى هذا العلم ، فكما أن السقف — فى البناء — لا يقوم إلا على حائط ، فكذلك القوانين — فى العلوم — لا تقوم إلا على ظواهر مطردة أو شبه مطردة ؛ فقد وجد الشعر العربى موزونا قبل اكتشاف أوزانه وبحوره ، ثم جاء الخليل بن أحمد فاكتشف أوزانه ، ووقف على بحوره ، وصارت هذه البحور — بعد ذلك — من قوانين الشعر ؛ ووجدت الظواهر البلاغية من تشبيه واستعارة وكناية ومجاز مرسل ، وغيرها — قبل اكتشافها ، ثم جاء العلماء واكتشفوا هذه الظواهر ، واصطلحوا عليها هذه المصطلحات ، وقعدوا لها .

وقواعد النحو — من إعراب وغيره — كغيرها من قوانين العلوم الأخرى ، استنبطها النحاة من ظواهر لغوية مطردة فى الاستخدام اللغوى،

فالمؤكد – عندى – أن العلماء لاحظوا أن الاسم الذى يقع منه الفعل أو يتصف به (الفاعل) يكون مرفوعا دائما أو فى أغلب الأحوال ، وأن الاسم الذى يقع عليه الفعل (المفعول) يكون منصوبا ، والاسم الذى يكون تابعا (صفة أو توكيد أو عطف) لاسم غيره يكون مثله فى الإعراب ، فيرفع (التابع) إن كان المتبوع مرفوعا ، وينصب إن كان منصوبا ، ويجر إن كان مجرورا ، إلى غير ذلك من الظواهر .

وهكذا استنبط العلماء القدامى قواعد النحو ، ومنها الإعراب ، من خلال ملاحظاتهم التى وقفوا عليها من خلال الاستخدام اللغوى . وإذا فقد وجد الكلام معربا ، ثم جاء النحاة واستنبطوا قواعد الإعراب ؛ ولذلك لا يمكن الأخذ برأى الدكتور إبراهيم أنيس فى أن ظاهرة الإعراب « استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية [٨٥]» ، فالإعراب وقف العلماء على قواعده من خلال ظواهر لغوية مطردة أو شبه مطردة ، فقد اطرد مجىء الفاعل فى كلامهم مرفوعا، ومجىء المفعول منصوبا، فكانت قاعدتهم أن الفاعل يرفع والمفعول ينصب، وأما الأمثلة التى جاء فيها الفاعل منصوبا ، والمفعول مرفوعا ، وهى لا تزيد – مبلغ علمى – على قولهم : كسر الزجاج الحجر ، وخرق الثوب المسمار ، فهى مما شذ على القاعدة لعلة سموها أمن اللبس ؛ إذ لا يلتبس على السامع فى عبارة : كسر الزجاج الحجر أن الكاسر (الفاعل) هو الحجر ، سواء جاءت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو حتى مجرورة ، وأن المكسور (المفعول) هو الزجاج سواء جاءت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة ؛ لأن الواقع ينفى أن يكون الزجاج كاسرا والحجر مكسورا ، فذلك مخالف لطبائع الأشياء وخصائصها .

وإذا كان العلماء قد استنبطوا قواعد الإعراب من كلام العرب ، فلا معنى للقول بأن « النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية فرضوها على الفصحاء من العرب ، وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها فى آخر الأمر على أصحاب القراءات ، فمن أين أتى لهم كل هذا السلطان لا ندرى [٨٦] » - لا معنى لهذا القول ؛ لأن السلطان ليس سلطان النحاة ، وإنما هو سلطان قانون اللغة المتمثل فى قواعد النحو والإعراب ، وكل ما يفعله النحاة لا يعدو أن يكون بيانا للناس بصحة الاستخدام اللغوى — بناء على ما استخلصوه من قواعد من كلام العرب أنفسهم — فمن شاء اتخذ إلى لغته الصحيحة سبيلا ، وإلا فلا يلومن الخارج على قانون اللغة ونظامها إلا نفسه ؛ لأنه إذا كان الخارج على القوانين المنظمة لسلوك الناس بعضهم مع بعض يقابل بألوان مختلفة من الزجر والردع ، فلا غرابة فى أن يقابل الخارج على قانون اللغة بالردع الذى لا يعدو أن يكون مجرد الوقوف على خطأ المخطئ والتنبيه عليه .

يبقى القول بعد ذلك بأن قواعد الإعراب ليست قيودا على المتكلمين كما يصورها بعضهم ، فالقبائل العربية تختلف — بعضها مع بعض — فى الاستخدام اللغوى ، فالأسماء الستة — مثلا — يستخدمها أكثر العرب بالحروف ، غير أن بعضهم يستخدمها بالألف مطلقا ، وبعضهم يستخدمها بغير الحروف ، ويعربها بالحركات . وهذا الاختلاف بين القبائل العربية فى استخدام الأسماء الستة يجعل المتكلمين فى فسحة فى استخدام اللغة ، فليس مخطئا من استخدم هذه الأسماء بالألف مطلقا أو بالحروف أو بغير الحروف ، ولكن يعد مخطئا —كل الخطأ — من استخدم هذه الأسماء بغير واحدة من اللغات الواردة عن القبائل العربية ؛ لأنه لا

يعقل أن يعدل المتكلم عن كل هذه اللغات ويأتى بلغة جديدة ينسجها على منوال هواه .

وإذا فالإعراب كان موجودا فى كلام العرب قبل اكتشاف قواعده، ثم جاء النحاة واكتشفوا هذه القواعد من خلال ظواهر لغوية مطردة أو شبه مطردة ، وتعددت أوجه الإعراب فى المسألة الواحدة ؛ لتعدد لغات العرب ، كما أشرت فى استخدام القبائل العربية للأسماء الستة؛ وغيرها كثير .

لقد أردت إثبات هذه الحقيقة (وجود الإعراب فى الكلام قبل اكتشاف قواعده) هنا ، قبل مناقشة الآراء المتباينة فى علاقة الإعراب بالدلالة ؛ لما لها من أهمية فى معالجة ما أنا بصدده .

أما القول بأن الإعراب دخل الكلام للإبانة عن المعانى، والفصل بين بعضها وبعض – فهو قول لا يصدق إلا على قليل من الأمثلة التى ساقها القائلون بذلك ، فعبارة **ما أحسن زيد** ، التى استشهد بها ابن فارس –من بين ما استشهد به – ذاهبا إلى أنها تحتمل التعجب والاستفهام والإخبار ، ولا يفرق بين هذه المعانى الثلاثة إلا إعرابها (ما أحسن زيدا فى التعجب ، وما أحسن زيد فى الاستفهام ، وما أحسن زيد فى النفى أو الإخبار) – هذه العبارة وهى منطوقة لا تحتمل إلا معنى واحدا ؛ لأن كل معنى من المعانى التى يمكن أن تحتملها يكون للعبارة عند نطقها دالة عليه خصائص تختلف عنها عند نطقها دالة على غيره ، فالنغمات الصوتية والحركات الجسمية – كما سبق أن ذكرت فى تحليلي لرواية ما أحسن السماء – كفيلة بدلالة العبارة على التعجب عند نطقها دالة عليه ؛ سواء أكان نطقها ما أحسن زيدا أم ما أحسن زيد أم ما أحسن زيد .

يضاف إلى ما سبق أن هذه العبارة (ما أحسن زيد) لا يجوز الحكم عليها مسلوخة عن السياق اللغوى كله ، المتمثل فيما يسبقها من كلام ، وما يأتي بعدها ؛ لأن هذه العبارة إذا وردت مثلا قبلها عبارة : هل أحسن زيد ؟ فإنها (ما أحسن زيد) تدل على النفى ، سواء أكانت كلمة زيد مرفوعة أم منصوبة أم مجرورة ؛ وإذا وردت بعدها عبارة : أحسن زيد خلقه ، فإنها تدل على الاستفهام مهما كانت حركة كلمة زيد ؛ وإذا وردت عبارة ما أحسن زيد تعقيبا أو ردا من أحد متحاورين على قول الآخر : زيد طفل جميل الوجه ، وواسع العينين ، ناعم الشعر ، لم أر مثله ، فإنها تفيد فى هذا السياق التعجب من حسن زيد ، سواء جاءت كلمة زيد منصوبة أم غير منصوبة .

وإذا فالسياق اللغوى -كما أكدت الدراسات اللغوية الحديثة — له دوره الذى لا يمكن إغفاله فى الوقوف على دلالة العبارة ، وقد كان من العيوب التى وقع فيها كثير من القدماء — لغويين كانوا أو غير لغويين-النظرة الجزئية القائمة على تفتيت النص اللغوى ، والحكم على كل جزء منه مسلوخا عن بقية الأجزاء ، فقد أورد ابن الأثير فى كتابه "المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر " أبياتا من الشعر من قصائد مختلفة لشعراء مختلفين ، وذهب إلى أن كل بيت منها يحتمل معنيين ضدين ، وبتحليل كل بيت من هذه الأبيات فى القصيدة المشتملة عليه — من خلال الأبيات السابقة عليه واللاحقة به — تبين أنه لا يحتمل إلا معنى واحدا (٨٧) .

والمتأمل فى أبواب النحو ومسائله يجد كثيرا منها لا يحتاج إلى إعراب لبيان دلالته ، فالأسماء المنصوبة فى : سرت يوما أو يومين أو أياما،

وقرأت كتابا أو كتابين أو كتبا ، واشتريت أحد عشر كتابا ، وذهبت إلى عملى مسرعا — لو جاءت مرفوعة أو مجرورة ما حدث خلل فى المعنى، فالفتحة — وهى علامة النصب الأصلية — أو ما ينوب عنها من الحروف ، لا قيمة لها فى الإبانة عن معانى الكلمات المنصوبة فى الأمثلة السابقة . والأسماء المرفوعة فى : صام المسلم أو المسلمان أو المسلمون ، والمسلم صائم ، والمسلمان صائمان ، والمسلمون صائمون ، والطالبان المجتهدان ناجحان — لو جاءت منصوبة أو مجرورة ما اختل المعنى . والأسماء المجرورة فى : مررت بزيد أو بالزيدين أو بالزيدين ، وهذا غلام زيد ، وهذا ابن أخيك، وهذا كتاب زيد الطويل ، وفى مكتبتى ألف كتاب — لو جاءت مرفوعة أو منصوبة ما ألبس رفعها أو نصبها على السامع فى فهم المعنى .

أما ما أشار إليه الزجاجى من أن الحركات الإعرابية تفرق بين الفاعل والمفعول فى مثل : ضرب زيد عمرا ، فمن الممكن أن تكون هناك قرائن وملابسات تميز الفاعل من المفعول دون حاجة إلى إعراب ، كأن يكون أحد الشخصين (زيد أو عمرو) قويا ظاهر القوة ، والآخر ضعيفا هزيلا ؛ أو غير ذلك من قرائن .

غير أنه يبقى القول مع الزجاجى بأن الحركات الإعرابية هى التى تميز الفاعل من المفعول فى هذه الجملة (ضرب زيد عمرا) إذا لم تكن هناك ملابسات أو قرائن تعين على إبانة المعنى ، وإذا فالعلامة الإعرابية هى ((إحدى القرائن التى تتظاهر من أجل إجلاء اللبس عن الجملة [٨٨])).

أما ما ذهب إليه قطرب ومن تابعه من المحدثين ؛ من أن الحركات الإعرابية وجدت فى الكلام لوصل بعضها ببعض ، وليس للإبانة عن

المعانى — فيمكن الأخذ به على اعتبار ، ورفضه على اعتبار ؛ يؤخذ بـــه على اعتبار أن الحركات الإعرابية ليس لها دور فى الإبانة عن المعـــانى فى كثير من الحالات ، وإذا كان الأمر كذلك فلم يبق للحركات من وظيفـة سوى وصل الكلمات بعضها ببعض ، ويرفض رأى قطرب ومن تابعه من المحدثين على اعتبار اطراد أو شبه اطراد الحركات الإعرابية فى الكلمـــات ذات المعانى أو الوظائف النحوية ، فالكلمة التى تكون فاعلا يطرد مجيئــها مرفوعة بالضمة إن كانت مفردة ، ولو كانت الحركات لمجـــرد وصـــل الكلام بعضه ببعض لجاز — كما قال الزجاجى فى رده على قطـــرب — مجىء الكلمة التى تكون فاعلا مرفوعة مرة ، ومنصوبة مرة ، ومجرورة مرة ثالثة ، ولكن لما كان هذا مخالفا لواقع الاستخدام اللغوى ، دل علـــى أن الحركات الإعرابية ليست لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض .

وإذا كانت الحركات الإعرابية لا تبين عـــن المعـــانى فى أغلـــب الأحوال ، وإذا كان وجودها فى الكلام لا يمكن رده إلى مجـــرد وصـــل الكلمات بعضها ببعض ؛ لما ذكرته من اطراد الحركـــات الإعرابيـــة فى الكلمات ذات الوظائف النحوية — فإن مسألة دخول الإعراب الكـــلام تحتاج إلى مزيد من النظر والبحث والمناقشة .

يبدو لى — أول ما يبدو — أن البحث عن أسباب دخول الإعراب الكلام يشبه إلى حد كبير البحث عن نشأة اللغة الإنسانية ، تلك النشـــأة التى حيرت عقول العلماء ؛ غير أن الذى يبدو معقولا — عنـــدى — أو أقرب إلى المعقول أن الحركات الإعرابية دخلت الكـــلام فى أول الأمـــر عشوائيا ، بمعنى أن تأتى الكلمة التى تكون فـــاعلا — وهـــى مفـــردة — مرفوعة بضمة على آخرها مرة ، وبفتحة مرة ، وبكسرة مـــرة ؛ وكـــذا

الكلمة التى تكون منصوبة ، والتى تكون مجرورة ، ثم اقتضى الذوق العربى – والذوق عندهم من أهم معايير التقييم – أن يكون استخدام الحركات الإعرابية استخداما منظما ، فجعلوا وصل الاسم الذى يكون فاعلا – وهو مفرد غير مثنى ولا مجموع – بالضمة . ووصل الاسم الذى يكون مفعولا بالفتحة ، والاسم الذى يكون مضافا إليه بالكسرة ، ثم أمكنهم بعد ذلك توظيف هذه العلامات – بشكلها المنتظم فى الكلام – فى التمييز بين بعض المعانى ، فلما جعلوا الضمة فى آخر الاسم الواقع فاعلا – مثلا – دليلا على الفاعلية أو من وقع منه الفعل ، والفتحة فى آخر الاسم الواقع مفعولا دليلا على المفعولية أو من وقوع عليه الفعل – أمكنهم تقديم المفعول على الفاعل ، ويبقى الفاعل فاعلا مع تأخره ، والمفعول مفعولا مع تقدمه، ولذلك يقول ابن فارس: ((...وكذلك سائر المعانى جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ، ليتسعوا فى كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعانى [٨٩])) .

وإذا فدخول الحركات الإعرابية الكلام مر فى رأيي– من خلال قدح الآراء السابقة بعضها ببعض – بثلاثة أطوار ، هى :

١– **طور عشوائية الحركات** ، وهو الطور الذى استخدمت فيه الحركات لمجرد وصل الكلام بعضه ببعض فى النطق . والدليل على وجود هذا الطور– في رأيي – ما يعرف بوجوه الإعراب فى النحو ، وتعدد القراءات القرآنية ، فهناك كلمات يجوز أن تأتى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة ، مثل : الكريم فى قولنا : مررت بزيد الكريم ، حيث يجوز جرها بالكسرة ؛ لأنها صفة ، والصفة تتبع الموصوف فى الإعراب ، والموصوف

مجرور هنا ، ويجوز نصبها على إضمار فعل ، والتقدير : أعنى الكريم ، ويجوز رفعها على إضمار مبتدأ ، والتقدير : هو الكريم . والوجهان الثانى والثالث (الرفع والنصب) على أساس القطع ، قطع النعت عن المنعوت ؛ والوجه الأول على أساس الإتباع [٩٠] .

وإذا فوصل كلمة الكريم فى هذه الجملة بما بعدها – عندما نأتى بكلام بعدها – يكون بضمها (الكريم) ونصبها وجرها ، أى يكون وصلها بما بعدها بأى حركة ، مثل : مررت بزيد الكريم الذى فاز بالجائزة . ودخول الإعراب الكلام لمجرد وصل بعضه ببعض يعنى وصل بعضه ببعض بأى حركة ، وإذا فوجود شواهد على وصل بعض الكلام ببعض بأى حركة أو بغير واحدة من الحركات – بغض النظر عن تخريجات النحاة – دليل على أن الأصل فى وجود الإعراب هو مجرد وصل الكلام بعضه ببعض بأى حركة ، ثم اقتضى الذوق العربى تنسيق أو تنظيم عملية وصل الكلام ، فأصبح الفاعل يوصل بما بعده بضم آخره (الفاعل) لا غير ، والمفعول يوصل بما بعده بفتح آخره لا غير ، وهكذا .

وتأتى القراءات القرآنية شاهدا على هذه المرحلة ، ففى فاتحة الكتاب – مثلا – وردت جملة أو عبارة " الحمد لله " على أربعة أوجه ، أحدها الحمد لله بضم الدال وكسر اللام الجارة ، وهو الوجه الشائع فى القراءة ، وثانيها الحمد لله بكسر الدال وكسر اللام الجارة ، وثالثها الحمد لله بضم الدال وضم اللام ، ورابعها الحمد لله بفتح الدال وكسر اللام ، يقول ابن خالويه : « وقرأ الحسن ورؤبة الحمد لله بكسر الدال – أتبعا الكسر الكسر ، وذلك أن الدال مضمومة وبعدها لام الإضافة مكسورة ، فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر ،

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة الحمد لله بضم اللام أتبع الضم الضم ، كما أتبع أولئك الكسر الكسر ، ويجوز فى النحو الحمد لله ... مصدرا لحمدت أحمد حمدا ... وهذه الوجوه الأربعة فى الحمد ، وإن كانت سائغة فى العربية ، فإنى سمعت مجاهد يقول : لا يقرأ بشىء من ذلك إلا بما عليه الناس فى كل مصر الحمد لله بضم الدال وكسر اللام [٩١])) . ووصل كلمة الحمد بما بعدها بضمها مرة ، وفتحها مرة ثانية ، وكسرها مرة ثالثة – شاهد على وصل الكلمة بما بعدها بأى حركة فى الأصل . وهناك أمثلة غير قليلة سواء فى القراءات القرآنية أو فى كلام العرب – من الكلمات التى يجوز وصلها بما بعدها بغير واحدة من الحركات .

٢- طور نظامية الحركات أو تنظيمها ، وهو الطور الذى استخدمت فيه الحركات الإعرابية استخداما منتظما أو منظما ، فانتظم مجىء الأسماء الواقعة فاعلة – وهى مفردة – بالضمة ، أو ما ينوب عنها من الحروف إن لم تكن مفردة (الألف فى المثنى ، والواو فى جمع المذكر السالم والأسماء الستة) ، وانتظم مجىء الأسماء الواقعة مفعولة – وهى مفردة – بالفتحة ، أو ما ينوب عنها إن كانت غير مفردة (الياء فى المثنى وجمع المذكر السالم ، والألف فى الأسماء الستة ، ... إلخ) .

ولكن مع هذا التنظيم والتنسيق للحركات الإعرابية بقيت شواهد على عشوائية الحركات ، تتمثل فى وصل الكلمات بما بعدها بضمها أحيانا ، وفتحها أحيانا ، وكسرها – كما أشرت فى أثناء الحديث عن الطور الأول – وحاول النحاة تخريج هذه الشواهد لكيلا يتنافى وجودها مع نظامية الحركات . وعلى الرغم من تعدد أوجه الإعراب فى بعض الكلمات فإن الناس حريصون (حفاظا على نظامية الحركات) على

استخدام وجه واحد ، ومن هنا يشيع هذا الوجه المرتضى عندهم على ما سواه . ويتضح هذا من قول ابن مجاهد معقبا على الأوجه المختلفة لقراءة الحمد لله : ((لا يقرأ بشيء من ذلك إلا بما عليه الناس فى كل مصر الحمد لله بضم الدال وكسر اللام [٩٢])) .

٣- **طور توظيف الحركات** ، وهو الطور الذى استغلت فيه الحركات الإعرابية وما ينوب عنها لأداء وظيفة فى الكلام ، إذ أمكن تقديم المفعول على الفاعل مع بقاء دلالة الفاعل على الفاعلية ، والمفعول على المفعولية من خلال الحركات (الضمة والفتحة) ، وغير ذلك من أشكال التقديم .

وإذا نظرنا إلى آراء العلماء فى أسباب دخول الإعراب الكلام ، في ضوء هذه الأطوار الثلاثة ، تبين لنا أن القائلين بدخول الحركات الإعرابية الكلام للإبانة عن المعانى والتمييز بينها ، نظروا إلى الحركات الإعرابية بعد تنظيمها وتوظيفها فى الكلام ، وأن القائلين بدخول الإعراب الكلام لوصل الكلمات بعضها ببعض نظروا إلى الحركات الإعرابية قبل تنظيمها وتوظيفها في الكلام .

وإطلاق الأحكام على الأشياء لاعتبارات قبلية وبعدية أمر شائع بين النحاة أنفسهم ، فجمع المؤنث السالم – مثلا – إذا وقع علما على امرأة – ذهب فريق من النحاة إلى إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم ، وذهب فريق ثان إلى إعرابه إعراب الاسم الممنوع من الصرف (للعلمية والتأنيث) ، وذهب فريق ثالث إلى إعرابه إعراب جمع المؤنث السالم من غير تنوين . أما القائلون بإعرابه إعراب جمع المؤنث السالم فقد نظروا إلى الجمع قبل التسمية به وحسب ؛ وأما القائلون بإعرابه إعراب الممنوع من

الصرف فقد نظروا إلى الجمع بعد التسمية به وحسب ؛ وأما القائلون بإعرابه إعراب جمع المؤنث السالم بغير تنوين ، فقد نظروا إلى الجمع قبل التسمية به وبعد التسمية به ، فقبل التسمية يعرب الجمع بالحركات مع التنوين ، وبعدها يعرب إعراب الممنوع من الصرف فلا ينون فأعطوه من كل حالة شيئا ، فجعلوه بالحركات من جهة كونه جمعا ، وحذفوا تنوينه من جهة كونه ممنوعا من الصرف (٩٣) .

وهذه الآراء الثلاثة للنحاة فى إعراب جمع المؤنث السالم الواقع علما على امرأة – لا يمكن تخطئة أى منها ؛ لأن كل رأى منها قام على أساس ؛ ولذلك يجوز الأخذ بها جميعا ، أو بأى رأى منها ، ولا أفضلية عندى لرأى على رأى منها .

وقياسا إلى ذلك وبناء عليه ، فإن الآراء المختلفة التى تبدو متناقضة فى علاقة الإعراب بالدلالة ، أو دخول الإعراب الكلام – تعد متكاملة ، ولا يمكن – فى رأيى – تخطئة أى منها ، فكل رأى منها يشير إلى طور من الأطوار الثلاثة التى مر بها دخول الحركات الإعرابية الكلام .

يبقى القول بعد ذلك بأنه إذا كان رأى القائلين بأنه لا صلة بين الإعراب والدلالة يحمل بين طياته دعوة – مباشرة أو غير مباشرة – إلى هجر الإعراب ، والخروج على النظام اللغوى واستبدال العامية بالفصحى– فإن ذلك مما لا يقبله منصف؛ لأن النظام أولى من العشوائية، والفرق بين النظام ونقيضه كالفرق – فى رأيى – بين العقل ونقيضه .

الهوامش

١- لسان العرب ، لابن منظور — دار المعارف — القاهرة ، (عرب) ٢٨٦٥/٤ .

٢- السابق (نحا) ٦ / ٤٣٧١ .

٣- المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير - تحقيق الدكتور أحمد الحوفى والدكتور بدوى طبانة - دار نهضة مصر — القاهرة — الطبعة ثانية ، ٤٩/١ .

٤- تتمثل المسألة الزنبورية فى قول العرب : كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى ، إذ ذهب الكسائى إلى أنه يجوز فإذا هو إياها بالنصب على المفعولية على اعتبار أن إذا للمفاجأة بمعنى أو بمنزلة وجدت ، وأن " هى " عماد ، وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز إلا " فإذا هو هى " بالرفع على الإخبار ؛ لأن هو مرفوع بالابتداء ولا بد للمبتدأ من خبر ، وليس هنا ما يصلح أن يكون خبرا إلا ما وقع فيه الخلاف (هى) ، فوجب أن يكون مرفوعا ؛ انظر فى هذه المسألة :

* الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبى البركات الأنبارى تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد- دار الفكر القاهرة (المسألة التاسعة والخمسون)، ٧٠٦-٧٠٢/٢.

* مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت — لبنان — ١٩٩١ م ، ١ / ١٠٣ —١٠٨ .

* سيبويه إمام النحاة ، تأليف على النجدى ناصف - عالم الكتب — القاهرة ، ١٠٤ — ١١٥ . وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبا حسن حازم بن محمد الأنصارى القرطاجنى ذكر هذه المسالة (الزنبورية) فى منظومة له فى النحو ، حكى فيها مناظرة سيبويه والكسائى ، منها قوله :

قد كانت العقرب العوجاء أحسبها قدما أشد من الزنبور وقع حمى.
وفى الجواب عليها هل إذا هو هى أو هل إذا هو إياها قد اختصما.

انظر : مغنى اللبيب ١٠٤/١ ، وسيبوبه إمام النحاة ص.١١٤ .

٥- يقول الأستاذ على النجدى ناصف نقلا عن طبقات ابن قاضى شهبة : ((ويقولون إنه (سيبويه) مات هما من إخفاقه فى مناظرة الكسائى)) ، ويروقه هذا الرأى ، فيقول : ((لا

يبعد أن يكون الهم علة وفاته ، فالهم لاشك داء خطير)) انظر : سيبويه إمام النحاة ، ص ١١٨ .

٦- ألف ابن هشام الأنصارى كتابا سماه "الألغاز النحوية" ، ضمنه واحدا وأربعين لغزا ، منها مثلا قول القائل :

أكلت دجاجتان وبطتان   كما ركب المهلب بغلتان

حيث رفعت الكلمات : دجاجتان ، وبطتان ، وبغلتان ، وحقها النصب على المفعولية ، وتوجيه هذا اللغز أن هذه الكلمات الثلاث مفردة وليست مثناة ، وأصلها دجاج تان ، وبط تان، وبغل تان ، والتان هو التاجر. انظر : الألغاز النحوية ، لابن هشام - تحقيق موفق فوزى الجبر - الكتاب العربى ١٩٩٧ م ، ص ٣٣ — ٣٤ .

٧- الصاحبى فى فقه اللغة العربية ، لابن فارس - تحقيق الدكتور عمر فاروق الطباع - مكتبة المعارف - بيروت ١٩٩٣ ، ص ٧٥ .

٨- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، للراغب الأصبهانى ، اختصره إبراهيم زيدان — دار الآثار — بيروت ، ص ١٥ .

٩- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوى — دار المنار — القاهرة — ١٩٨٧ ، ص ٥ .

١٠- العقد الفريد ، لابن عبد ربه الأندلسي - دار الكتاب العربي — بيروت — لبنان ١٩٨٣، ٤٧٩/٢ .

١١- السابق ٤٧٨/٢ .

وانظر : عيون الأخبار ، لابن قتيبة - دار الكتاب العربي- بيروت- لبنان ١٩٢٥ ، ١٥٨/٢ ؛ وقد نسب ابن قتيبة قول عبد الملك : اللحن أقبح من الجدرى فى الوجه إلى مسلمة بن عبد الملك .

١٢- انظر : العقد الفريد ٤٧٩/٢ — ٤٨٠ ، وعيون الأخبار ١٥٧/٢.

١٣- مقدمة ابن خلدون ، دار إحياء التراث — بيروت — لبنان ، ص ٥٤٥.

١٤- العمدة ، لابن رشيق — تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — بـــيروت — لبنـــان — الطبعة الخامسة ١٩٨١ ، ١/١٩٧ — ١٩٨.

١٥- مجالس ثعلب ، لأحمد بن يحيى ثعلب — تحقيق عبد السلام محمد هارون — دار المعـارف بمصر ، ص ٣١٠ .

١٦- فى اللغة والأدب ، للدكتور بيومي مدكور — دار المعارف - القاهرة (سلسلة اقرأ العدد ٣٣٧ يناير ١٩٧١) ص ٤١-٤٢ .

١٧- محاضرات الأدباء ، ص ١٥ .

١٨- من أسرار اللغة ، للدكتور إبراهيم أنيس - الأنجلو المصرية - ١٩٨٥ - الطبعة السـابعة، ص ١٩٨ .

١٩- فى اللهجات العربية ، للدكتور إبراهيم أنيس ، الأنجلو المصرية ١٩٨٤ ، الطبعة السادسة، ص ٨٤ .

٢٠- الإعراب ظاهرة جمالية ، للدكتور عبد الحميد إبراهيم - مجلة مجمع اللغة العربية - الجـزء السابع والخمسون- ١٩٨٥ ، ص ١٦٨ .

٢١- فقه اللغة المقارن ، للدكتور إبراهيم السامرائى— دار العلم للملايين - بيروت ١٩٨٧ ، الطبعة الرابعة ، ص ١١٨ .

٢٢- انظر : مستقبل الثقافة العربية ، للدكتور محمود الطناحى - دار الهلال -العـدد ٥٨١ ، مايو ١٩٩٩ م ، ص ٢٠٩ .

٢٣- اختلف الناس فى أول من رسم النحو ، فقد ذهب فريق إلى أنه أبو الأسود ، وذهـب فريق ثان إلى أنه نصر بن عاصم ، وذهب فريق ثالث إلى أنه عبد الرحمن بـن هرمـز ، وأكثر الناس على أنه أبو الأسود . انظر : أخبار النحويين البصريين ومراتبـهم وأخـذ بعضهم عن بعض ، للسيرا فى - تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا — دار الاعتصـام ، ص٣٣ .

٢٤- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى ، للدكتور أحمد سليمان ياقوت — دار المعرفة الجامعية- الأسكندرية ١٩٩٣ م ، ص ١٦-١٧ .

٢٥- السابق ، ص ١٨ .

٢٦- لسان العرب (ظلع) ٤/٢٧٥٠ .

٢٧- أخبار النحويين البصريين ص ٣٦ .

٢٨- السابق ، نفس الصفحة .

٢٩- السابق ، ص ٣٧ .

٣٠- السابق ، ص ٣٥ — ٣٦ .

٣١- السابق ، ص ٣٥ .

٣٢- السابق ، ص ٣٤ — ٣٥ .

٣٣- الخصائص ، لابن جني — تحقيق محمد على النجار — المكتبة العلمية ٢/٨ .

٣٤- السابق ٢/٨ .

٣٥- عيون الأخبار ٢/١٥٩ .

٣٦- العقد الفريد ٢/٤٨٠ .

٣٧- السابق ، نفس الصفحة .

٣٨- السابق ٢/٤٨٠ ، ويتضح من هذه الرواية أن الذى وقع فى اللحن هو الوليد بن عبد الملك ؛ لأنه قال : من ختنك ، والصواب أن يقول من ختنك ؟ ولذلك ظن الرجل المسئول أن الوليد يسأله عمن قام بعملية الختان له ، فأجاب على ما فهمه .

٣٩- من أسرار اللغة ٢٤٧ .

٤٠- دراسات فى فقه اللغة ، للدكتور صبحى الصالح - دار العلم للملايين - بيروت - لبنان ١٩٨٣ ، ص ١٢٦ .

٤١- السابق ، ص ١٢٦ .

٤٢- الإعراب وأثره فى ضبط المعنى دراسة لغوية قرآنية - دار المعرفة الجامعية - الأسكندرية ١٩٩٣ م ، ص ٣٠ .

٤٣- تراثنا اللغوى فى حاجة إلى التهذيب والتنقية ، للدكتور رمضان عبد التواب - مجلة مجمع اللغة العربية - الجزء الثانى والخمسون - ١٩٨٣ م ، ص ٤٢ .

٤٤- الإشارات الجسمية ، للدكتور كريم حسام الدين - الأنجلو المصرية ١٩٩١ ، ص ٢٣ .

٤٥- مدخل إلى علم اللغة ، للدكتور محمود فهمى حجازى - دار الثقافة — القاهرة ١٩٧٨، ص ٤٨ .

٤٦- مدخل إلى اللغة ، للدكتور محمد حسن عبد العزيز — دار الفكر العربى ، ص ١٦٤ —١٦٥.

٤٧- الإشارات الجسمية ، ص ٨ .

٤٨- الخصائص ، لابن جني ٢/٣٧٠ — ٣٧١ .

٤٩- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني — تحقيق محمد رشيد رضا — دار المعرفة — بيروت ١٩٩٤، ص ٢٨٦ .

٥٠- النحو والدلالة ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف — دار الشروق —٢٠٠٠ ، ص ١١٧ .

٥١- انظر : علم اللغة العربية ، للدكتور محمود فهمى حجازى — دار الثقافة للنشر والتوزيع — القاهرة ، ص٩٥-٩٦ .

٥٢- شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — مكتبة دار التراث بالقاهرة — الطبعة العشرون ١٩٨٠ ، ١/٥٠ .

٥٣- السابق ١/٥١

٥٤- السابق ١/٥٢ (هامش ١) .

٥٥- الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/١٨ .

٥٦- المقصود بباب سنين كل اسم ثلاثى ، حذفت لامه ، وعوض عنها هاء التأنيث ، ولم يكسر ، كسنة وسنين المشار إليها ، ومائة ومئين . انظر : شرح ابن عقيل ١/٦٤ .

٥٧- سور التوبة ٩/١ .

٥٨- سورة التوبة ٩/٣ .

٥٩- انظر : إيضاح الوقف والابتداء فى كتاب الله عز وجل ، لأبى بكر الأنبارى - تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد — دمشق ١٩٧٠ ، ١/٣٧ —٣٨ .

٦٠- الإيضاح فى علل النحو ، للزجاجى — تحقيق مازن المبارك — مكتبة دار العروبة — القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٦٩ — ٧٠ .

٦١- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة — تحقيق السيد أحمد صقر — دار التراث — القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ .

٦٢- الخصائص ١/٣٥ .

٦٣- الصاحبى ، ص ٧٥ .

٦٤- السابق ، ص ٦٥ - ٦٦ .

٦٥- مسائل خلافية فى النحو ، ص ٨٩ .

٦٦- الإيضاح فى علل النحو ، ص ٧٠ .

٦٧- دراسات فى فقه اللغة ، ص ١١٧ .

٦٨- فصول فى فقه العربية ، للدكتور رمضان عبد التواب — مكتبة الخانجى- القاهرة - ١٩٩٩م ، ص ٣٨٢ .

٦٩- نحو وعى لغوى ، ص ٧٤ .

٧٠- دراسات فى فقه اللغة ، ص ١٣١ .

٧١- فقه اللغة ، ص ٢٠٤ .

٧٢- طبعت هذه الرسالة كتابا ، حمل عنوان الرسالة ، ونشرته دار المعرفة الجامعية بالأسكندرية ١٩٩٣ .

٧٣- الإعراب وأثره فى ضبط المعنى ، ص ٨ .

٧٤- سبقت الإشارة إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات فى مسألة علاقة الإعراب بالمعنى ، عرضنا للأول ، وهذا رأى الفريق الثانى ، أو الاتجاه الثانى .

٧٥- الإيضاح فى علل النحو ، ٧٠-٧١ .

٧٦- السابق ، ص ٦٨ .

٧٧- من أسرار اللغة ، ص ٢٣٧ .

٧٨- السابق ، ص ٢٢٠ .

٧٩- فقه اللغة المقارن ، ص ١٢١ .

٨٠- من أسرار اللغة ، ص ٢٢٠ .

٨١- الإعراب ظاهرة جمالية ، ص ١٦١ .

٨٢- فى أصول اللغة والنحو ، للدكتور فؤاد ترزى– لبنان ١٩٦٩ ، ص ١٨٧ .

٨٣- فصول فى فقه العربية ، ص ٣٧٣ (هامش ٥) .

٨٤- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف – دار غريب – القاهرة ٢٠٠١ م ، ص ٣٧٢ .

٨٥- من أسرار اللغة ، ص ١٩٩ .

٨٦- السابق ، ص ٢٠٥ .

٨٧- انظر رسالتى للماجستير : القضايا اللغوية فى كتاب المثل السائر لابن الأثير ، مكتبة كلية الآداب – بنها – ١٩٩٣ ، ص١٣٠-١٣٧.

٨٨- العلامة الإعرابية فى الجملة ، ص ٢٨٩ .

٨٩- الإيضاح فى علل النحو ، ص ٦٩-٧٠ .

٩٠- انظر : شرح ابن عقيل ٢٠٤/٣ .

٩١- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه – مكتبة المتنبى - القاهرة ، ص ١٨-١٩ .

٩٢- السابق ، ص ١٩ .

٩٣- انظر : شرح ابن عقيل ٧٥/١-٧٦ .

المحتوى

رقم الإيداع ١٧٧٩٢ / ٢٠٠١